

المذاهبُ الأربعةُ
همُ أهلُ السنَّةِ والجماعةِ
وهمُ السوادُ الأعظمُ في الأمةِ
الإسلاميةِ

الشيخُ أنسُ الشرفاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على سيدنا ومولانا محمدٍ فخرِ الأنبياء والمرسلين، وآله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فيقول الحقُّ سبحانه : { أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ } [التوبة:109] .

وقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ»¹ .

وعقد إمامُ المحدثين أبو عبد الله البخاري في «صحيحه» باباً فقال: (بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ يُقَاتِلُونَ»)، ثم فسّر هذه الطائفة فقال: (وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ) ، فللعلماء أعظمُ الجهاد.

وقد قضى المولى جلَّ جلاله باختلاف الأمة مختارين، حتى صارت نحلاً وفرقاً ومذاهب، والناسُ بعد هذه القسمة الأزليّة التي لله فيها الحجة البالغة على عباده.. أقسامٌ أربعة كما يرى حجة الإسلام الغزالي في عموم كتبه: هالكٌ في الآخرة، وناجٍ، وسعيدٌ، وكاملُ السعادة.

فالهالكُ: من أعرض ونأى بجانبه، واختار غيرَ سبيلِ الهدى، ولم يرتضِ الإسلام ديناً.

والناجي: كلُّ من قال: لا إلهَ إلا اللهُ، محمدٌ رسولُ الله، وأقرَّ بكلِّ معلومٍ من دين الإسلام بالضرورة، غيرَ أنه جمعَ إلى هذا ضلالاً في العلميات والعمليات (اعتقاداً وفقهاً) ممّا لا يبلغُ به حدَّ الخروجِ عن الدين؛ كفرق الأهواء المشهورة.

والسعيدُ: المسلمُ الذي أضاف نفسه للحقِّ بالحجة والبرهان، وكان على ما عليه النبيُّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام، ولم يغيّر ولم يبدّل، غيرَ أنه لا يسابق بالخيرات.

¹ رواه الترمذي (2165) من حديث سيدنا عمر رضي الله عنه .

وكامل السعادة: هو من أولياء الله تعالى الذين بلغوا رتبة الإحسان، وهم خواص أهل السنة والجماعة.

ثم المتأمل فيما عليه أهل السنة والجماعة يرى أنهم قد شيّدوا فروعهم على أصول راسخة ثابتة، **جامعة بين طريقي العقل والنقل**؛ فلا يرى خلافاً بينهما، وهذه خصيصة عظيمة، فلا يتشكّى مستبصراً من حيف أحدهما على الآخر، فانفتحت بذلك ظاهريّةً بأنفها العقل، وباطنيّةً تزرّي بحق النقل .

ولمّا كان للفروع حكم الأصول، وكانت أصول أهل السنة **العقدية** (أصول الدين وعلم الكلام) و**الفقهية** (أصول الفقه وأصول مصطلح الحديث) و**التربوية** (أصول التصوف) أصولاً صحيحةً جليّةً الدليل.. كانت الفروع المستنبطة عنها صحيحةً بالحجة والبرهان، على تفاوت بينها؛ إذ نرى عامّة المسائل العلمية الاعتقادية برهانيةً الدليل، والمسائل العملية الفقهية دائرةً بين البرهاني وما يغلب فيه الظنّ غلبةً تقترب من اليقين، إلا في فروع ليست بالكثيرة أمام حجم المستنبطات، قد كانت في محلّ الاجتهاد، غير أن الأيام أظهرت أنها محصورةٌ ضمن مذاهب أربعةٍ قد تلقّتها الأمة **بالقبول**، حتى كادت تحكم بخطأ ما سواها، ولا سيما بعد استقرار الفقه وأصوله، وغياب أهلية الاجتهاد².

وقد كان لهذا الاختلاف (لا الخلاف) رحمةً عظيمةً ومئةً ربّانيةً للأمة المحمّدية، حتى قال أهل العلم في حقّ أرباب المذاهب الأربعة : (**اختلفهم رحمةً واسعةً، واتفقهم حجةً قاطعةً**)، ولنشأة هذا الاختلاف حديثٌ ينظرُ في كتب تاريخ التشريع وأصول الفقه، يؤكّد أن الله تعالى أظفأ خفيّةً في تقديره.

كُلّيمةٌ هامةٌ عن علاقة أهل الحديث بالمذاهب الأربعة وأهل السنة:

وقد نبغ بتأييدٍ وتوفيقٍ من علماء السلف جملةً ممّن جمع إلى حمل نصوص الشريعة (الكتاب والسنة أصالةً) الفقه فيها؛ كما ذكر الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم: «نصّرَ الله امرأً سمعَ منّا حديثاً فحفظه حتى يبلغه؛ فربّ حاملٍ فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حاملٍ فقهٍ ليس بفقيه»³، فكان منهم بعد أعلام الصحابة وكبار التابعين: أبو حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، والليث بن سعد، والسفيانان، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم الكثير، ولكن شاء الحقّ تعالى أن تنطوي صحائف الكثيرين، ليبقى من فقه فقهاء السلف منضبطاً

² ليس هذا في زماننا فحسب، بل نصّ عليه إمامنا الغزالي في القرن الخامس؛ إذ قال في « الوسيط في المذهب » (291/7): (وقد خلا العصر عن المجتهد المستقل).

³ رواه أبو داود (3660) من حديث سيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنه .

محرراً ما عليه مذاهب الأئمة الأربعة المتبّعين؛ وهم: أبو حنيفة النعمان بن ثابت، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن محمد بن حنبل.

يدلُّ لذلك قولُ الإمام الشافعي في الإمام الليث بن سعد: (الليثُ أفتُّ من مالك؛ إلا أن أصحابه ضيِّعوه)، ومعنى (ضيِّعوه): أنهم لم يقوموا بواجب مذهبه؛ من التدوين والتحرير، وتدوين أصوله وقواعد مذهبه، ولذا جاء في رواية أخرى: (الليث أفتُّ من مالك؛ إلا أن أصحابه لم يقوموا به)⁴.

فليست العبرة إذًا بمحض التقدُّم والفضل؛ فالصحابية ساداتُ الناس بعد الأنبياء والرسول، ومع هذا قال إمام الحرمين الجويني: (أجمع المحقِّقون على أن العوامَّ ليس لهم أن يتعلَّقوا بمذاهب أعيان الصحابة رضي الله تعالى عنهم، بل عليهم أن يتَّبِعُوا مذاهبَ الأئمة الذين سبروا ونظروا وبوبوا الأبواب، وذكرُوا أوضاع المسائل، وتعرَّضُوا للكلام على مذاهب الأولين، والسبب فيه: أن الذين درجوا وإن كانوا قدوةً في الدين وأسوةً للمسلمين فإنهم لم يفتنُّوا بتهديب مسالك الاجتهاد، وإيضاح طرق النظر والجدال وضبط المقال، ومن خلفهم من أئمة الفقه كفَّوا مَنْ بعدهم النظر في مذاهب الصحابة، فكان العاميُّ مأموراً باتباع مذاهب السابرين)⁵.

ونرى في العصور الأولى التقليدَ لابن راهويه ولابن خزيمة على أنهما صاحبا مذهب، وقد قال الحافظ البيهقي: (طبقات أصحاب الحديث خمسة: المالكية، والشافعية، والحنبلية، والراهوية، والخزيمية)⁶.

وذكر حجَّة الإسلام إمامنا الغزاليُّ في «إحيائه» المذاهبَ المتبوعةً في عصره (القرن الخامس الهجري) فقال رحمه الله: (فالفقهاء الذين هم زعماءُ الفقه وقادةُ الخلق - أعني الذين كثرَ أتباعُهُم في المذاهب - خمسةٌ؛ الشافعيُّ، ومالكٌ وأحمدُ ابن حنبل، وأبو حنيفة، وسفيانُ الثوري رحمهم الله تعالى، وكلُّ واحد منهم كان عابداً، وزاهداً، وعالماً بعلوم الآخرة، وفقياً في مصالح الخلق في الدنيا، ومريداً بفقهه وجه الله تعالى)⁷.

ولذلك أقرَّ حملةُ الشريعة من المحدثين والمؤرِّخين بالفضل لأهل الفقه، وعلموا أن العبرة ليست في حمل النصِّ الشرعي المقدَّس فحسب، بل في اعتباره واستنباط الفقه منه؛ قال سبحانه وتعالى: {وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ

⁴ انظر «تاريخ دمشق» (358/50).

⁵ انظر «البرهان» له (177/2).

⁶ انظر «المدخل» له (1272).

⁷ انظر «الإحياء» (24/1).

الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ} [النساء: 83]، وإنما أولو الأمر في الآية الكريمة هم الفقهاء المجتهدون.

وها هو ذا أحمد بن حنبل وهو أحد أعلام المحدثين في الأمة يُقرُّ بفضل فقه الشافعي عليه ابتداءً؛ فقد قال يحيى بن معين: لَمَّا قدم الشافعي.. كان أحمدُ بن حنبل ينهى عنه، فاستقبلته يوماً والشافعي راكبٌ بغلةً، وهو يمشي خلفه، فقلتُ: يا أبا عبد الله؛ أنت كنت تنهانا عنه وأنت تتبعه؟! قال: «اسكتْ؛ إن لزمَتَ البغلةُ.. انتفعت»⁸؛ يعني: بفقهه وعلمه.

وهذا الإمام الجبل المحدث الدارقطني يقول في الإمام الباقلاني المالكي: (هذا إمام المسلمين، والذائبُ عن الدين، هذا القاضي أبو بكر محمد بن الطيب)⁹.

ثم المطالع في أعلام المحدثين فيما أن يرى منهم من جمع بين الرواية والفقه؛ كالأئمة الأربعة ومن سبق التمثيل بهم، أو أنهم منطوون تحت جناح الفقهاء؛ كقاضي القضاة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة والذي كان يحفظ كما قيل ألف ألف حديث، ويحيى بن معين وعبد الله بن المبارك وكانا على مذهب النعمان أيضاً، وكإمام الأئمة ابن خزيمة مع الشافعي، بل وكعامة المتأخرين من المحدثين الذين لم يكن لهم نصيب من الاجتهاد تراهم متبوعين لواحد من الأربعة؛ حرصاً على الدين.

السواد الأعظم في الفروع، والظاهر على الحق في الأصول والفروع:

إن الحقَّ يعرف بالحجة والبرهان، لا بالكثرة والقلة، هذا هو الأصل فيه، ولكن عامة الخلق قد قصرت عقولهم في هذا الميدان، فكان من رحمة الرؤوف الرحيم صلى الله عليه وسلم أن ذكرَ لأُمَّته علاماتٍ جليَّةً يُعرف بها الحقُّ؛ من أعظمها: أنه سبحانه جعل السواد الأعظم من المنتسبين لأمة (لا إله إلا الله) هم أهل الحق، ولكن ليس المقصود من السواد الأعظم هنا ما كان في أصول الدين؛ ولذلك قال الإمام الجويني: (لا معوّل على السواد الأعظم في أصل الدين؛ فإن سواد الكفرة أعظم من سوادنا، ولقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم في صدر الإسلام في شردمة قليلة العدد، وليس المعنى باتباع السواد الأعظم الاتباع في أصول الدين)¹⁰.

وأما الظاهر على الحق إلى يوم القيامة.. فإنهم ظاهرون في الأصول والفروع؛ إذ المقصود كما تقدم عن الإمام البخاري: أنهم أهل العلم مهما قلوا، وقد قال الإمام النووي: (وأما هذه الطائفة فقال البخاري: «هم أهل العلم»، وقال أحمد بن

⁸ رواه أبو نعيم في «الحلية» (99/9)، وانظر «طرح التثريب» (96/1).

⁹ انظر «سير أعلام النبلاء» (558/17).

¹⁰ انظر «التلخيص» له (433/3)، وذهب بعض أهل العلم إلى الاحتجاج بالسواد الأعظم في الأصول والفروع، فجعل السواد الأعظم أهل العلم المؤيدين بالحجة والبرهان ولو واحداً.

حنبل: «إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم»، قال القاضي عياض: «إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث»، قلت: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين؛ منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد وأمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض¹¹، وهذا هو الذي يظهر من كلام الإمام عبد القاهر البغدادي عندما وصّف أهل السنة والجماعة¹².

المذاهب الأربعة هي سواد الأمة المحمدية الأعظم بالمشاهدة والدليل وإقرار المخالف:

أما المشاهدة: فإن المطوّف في أصقاع بلاد المسلمين ليرى بجلاء أن المتبعين للمذاهب الأربعة هم سواد المسلمين¹³، ويظهر هذا جلياً أيضاً في مواسم الحجّ والعمرة، فترى آثار التمذهب ظاهرة على الوافدين للحرمين؛ إذ المسلم يتعبّد الله تعالى في كلّ ما جهله من أحكام الدين بسؤال أهل العلم، وأعلام علماء المسلمين من الفقهاء اليوم هم من المذاهب الأربعة، والعامي مذهب مفتيه، ولولا وسائل الإعلام التي غلب على كثير منها غير علماء المذاهب المتبوعة المشهورة .. لما رأينا هذه الفوضى العارمة في المسائل الفقهية وغيرها، ولكن هيمنة هذه الوسائل توحى في كثير من الأحيان بقلّة المتمذّبين، والأمر على خلاف ذلك، علماً أن هذا الإعلام إنما ينقل متبعيه من مذاهب أهل السنة الأربعة إلى مذهب معين أريد رواجه، لا أنه يعلمهم طرق الاجتهاد والبحث عن الدليل كما يدعي!

وأفة الإعلام اليوم عظيمة؛ إذ صار من يجب أن يُصان سمعُه عن كلام أهل الأهواء والبدع يتلقّفها مع كلام خطابي يرضيه، وهذه جريمة في حقّ العامة؛ إذ العويص من مسائل الاعتقاد والفقه لا يشاع بحجّة التعليم، فكيف إذا كان هذا محض ضلال؟! قال حجة الإسلام الغزالي: (يجب صيانة العوامّ عن مجالس أهل الأهواء كما تُصان الحرم عن مخالطة المفسدين)¹⁴.

وأما من جهة الدليل: فيقول العلامة الدهلوي: (اعلم: أن في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة مصلحة عظيمة، وفي الإعراض عنها كلها مفسدة كبيرة، ونحن نبين ذلك بوجوه:

¹¹ انظر «شرح النووي على صحيح مسلم» (66/13).

¹² انظر «الفرق بين الفرق» له (ص267).

¹³ انظر ما كتبه الفاضل أحمد تيمور باشا في خاتمة كتابه «المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين» .

¹⁴ انظر «ميزان العمل» له (ص347).

أحدها: أن الأمة اجتمعت على أن يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة، فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة، وتبع التابعين اعتمدوا على التابعين، وهكذا في كل طبقة اعتمد العلماء على من قبلهم، والعقل يدل على حسن ذلك؛ لأن الشريعة لا تُعرف إلا بالنقل والاستنباط، والنقل لا يستقيم إلا بأن تأخذ كل طبقة عمّن قبلها بالاتصال، ولا بد في الاستنباط أن تُعرف مذاهب المتقدمين؛ لئلا يخرج عن أقوالهم فيخرق الإجماع ويبني عليها ويستعين في ذلك كل بمن سبقه؛ لأن جميع الصناعات كالصرف والنحو والطب والشعر والحدادة والنجارة والصياغة.. لم تتيسر لأحد إلا بملازمة أهلها، وغير ذلك نادرٌ بعيد لم يقع وإن كان جائزاً في العقل، وإذا تعيّن الاعتماد على أقاويل السلف.. فلا بدّ من أن تكون أقوالهم التي يُعتمد عليها مرويةً بالإسناد الصحيح أو مدوّنةً في كتب مشهورة، وأن تكون مخدومة؛ بأن يبين الراجح من احتمالاتها، ويخصص عمومها في بعض المواضع، ويقيد مطلقها في بعض المواضع، ويجمع المختلف منها، ويبين علل أحكامها، وإلا.. لم يصح الاعتماد عليها، وليس مذهبٌ في هذه الأزمنة المتأخرة بهذه الصفة إلا هذه المذاهب الأربعة، اللهم إلا مذهب الإمامية والزيدية، وهم أهل بدعة، لا يجوز الاعتماد على أقاويلهم.

وثانيها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتبعوا السواد الأعظم»، ولما اندرست المذاهب الحقّة إلا هذه الأربعة.. كان اتباعها اتباعاً للسواد الأعظم، والخروج عنها خروجاً عن السواد الأعظم.

وثالثها: أن الزمان لمّا طال وبعُدَ العهد، وضُيِّعت الأمانات.. لم يجز أن يعتمد على أقوال علماء السوء من قضاة الجور والمفتين التابعين لأهوائهم؛ حتى ينسبوا ما يقولون إلى بعض من اشتهر من السلف بالصدق والديانة والأمانة؛ إما صريحاً أو دلالةً وحفظ قوله ذلك ولا على قول من لا ندري هل جمع شروط الاجتهاد أو لا¹⁵.

وأما إقرار المخالف: فإننا نرى ونسمع بين الفينة والأخرى ضجرَ المخالفين لأهل السنة من كونهم قد عمّت طريقتهم عامة المسلمين، فتراهم على الدوام يتشكّون من انتشار عقيدة الأشاعرة، والمذهبية، والطرق العرفانية الصوفية، ومن أيام ليست بعيدة خرج على الرائي (التلغاز) داعيةً من المخالفين، قال: إنه طاف كثيراً من بلاد المسلمين، فرأى أن الشرك الأكبر قد عمّ فيهم، والجمود والتقليد! وهو يعني بالشرك: مسائل التوسل والتبرُّك ونحوها والتي قال بها علماء المذاهب الأربعة، والمطالع لـ «تاريخ غنام» الذي أرّخ لحركة ابن عبد الوهاب يرى في الصحائف الأولى منه تعميم تكفير المسلمين في جزيرة العرب فضلاً عن غيرها، مع أن مفتي المذاهب الأربعة حاضرون يومئذٍ.

¹⁵ انظر «عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد» (ص 13).

علاقة أهل السنة والجماعة بالمذاهب الأربعة:

الأصل الأصيل في تحقيق ماهية أهل السنة والجماعة راجع إلى جملة الاعتقادات المخصوصة التي يعتقدها السني؛ فأهل السنة : هم الذين أضافوا أنفسهم إلى الحقّ بالحجة والبرهان كما سبق، ولكن لما نُعت أهل السنة بأنهم الذين تمسّكوا بما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام **علماء وعملاً وحالاً**.. نشأ عن هذا تمايز لأهل السنة لا في الاعتقادات المتمثلة **بالعلم فحسب**، بل وأيضاً **بالعمل والحال**؛ فأما العمل.. فتمثّل **بالفقه** وما يتعلق به، وأما الحال.. فتمثّل بصلة الاعتقاد (العلم) بالعمل؛ من المراقبة إلى المشاهدة.

ولتحقيق هذا التمايز لأهل السنة يمكن القول:

أما من حيث الاعتقاد: فأهل السنة هم عمومُ السادة الأشاعرة، يدخل فيهم بالغلبة السادة الماتريدية؛ والمحققون من أهل المدرسة الأثرية؛ إذ اختلافاتٌ منهجية الأشاعرة والماتريدية يسيرةٌ جداً، لا تجاوز ثلاث عشرة مسألة، أشهرها ثلاثة تطلب في محلّها، وخلاف المدرسة الأثرية أيضاً هو من لواحق هذه الأصول، ثم صارت أقوال المدرسة الأثرية أقوالاً ضمن المدرسة الأشعرية.

لا يقال: وأين هم أهل السنة قبل أبي الحسن الأشعري شيخ المذهب؛ لأن المقصود من الأشعرية أنها منهجٌ في الدفاع والحفاظ على عقائد السلف، ونفي ما داخلها من زيغ وبدع، وهذا غير متصوّر بوجود حضرة النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى، وكذلك فهو نادرٌ جداً في عصر أصحابه وهم متكاثرون ومتناصرون، وإنما هو متصوّرٌ مع يسير غلبةٍ لغير أهل السنة؛ لعوارض سياسية أو مصلحة دنيوية، أو غيبوية وبُعدٍ عن نهج السداد وغلبة أهل الباطل، وكان هذا جلياً بعد القرون الثلاثة الفاضلة، وهو لا يعني أبداً عدم ظهور بدعٍ وضلالات فيها، بل إن رؤوس المبتدعين الأكبر الفرق الإسلامية المنحرفة قد وقعت ضمن هذه القرون، ولكنّها لما فشتْ كلمتها.. دعت الحاجة للردّ عليها بلغتها.

وهنا يجب التمييز بين المتابعة والموافقة، فالأشاعرة بعد أبي الحسن الأشعري إلى اليوم متابعون له ومناضلون عن طريقه، ومن قبل أبي الحسن الأشعري موافقون له، ففرق بين الموافقة والمتابعة، قال الإمام ابن السبكي: (قال الشيخ الإمام - يعني: والده تقي الدين - فيما يحكيه لنا: ولقد وقفت لبعض المعتزلة على كتاب سماه: «طبقات المعتزلة»، وافتتح بذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ظناً منه أنه - برأه الله - منهم على عقيدتهم، قال: وهذا نهاية في التعصب؛ فإنما ينسب إلى المرء من مشى على منواله.

قلت أنا للشيخ الإمام: ولو تمَّ هذا لهم.. لكان للأشاعرة أن يعدُّوا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما في جملتهم؛ لأنهم عن عقيدتهما وعقيدة غيرهما من الصحابة فيما يدعون يناضلون، وإياها ينصرون، وعلى حماها يحومون؛ فتنسبم وقال: أتباع المرء من دان بمذهبه وقال بقوله على سبيل المتابعة والافتقاء الذي هو أخصُّ من الموافقة؛ فبين المتابعة والموافقة بونٌ عظيم¹⁶.

بل يمكن أن نقول: إن مَنْ بعدَ أبي الحسن من المذاهب الأربعة موافقون له أيضاً؛ إذ لا تقليدَ في الأصول، وإنما هم متَّبعون له في منهج دفاعه عن أهل السنة، ولذلك قال الإمام الحافظ ابن عساكر: (ولسنا ننتسبُ بمذهبنا في التوحيد إليه - يعني: الأشعري - على معنى أنا نقلده فيه ونعتمد عليه، ولكنَّا نوافقه على ما صار إليه من التوحيد لقيام الأدلة على صحته، لا لمجرد التقليد، وإنما ينتسبُ منَّا من انتسب إلى مذهبه ليتميَّز عن المبتدعة الذين لا يقولون به؛ من أصناف المعتزلة والجهمية المعطَّلة والمجسِّمة والكرَّامية والمشبَّهة السالمية وغيرهم من سائر طوائف المبتدعة، وأصحاب المقالات الفاسدة المخترعة؛ لأن الأشعري هو الذي انتدب للردِّ عليهم حتى قمعهم، وأظهر لمن لم يعرف البدع بدعهم، ولسنا نرى الأئمة الأربعة في أصول الدين مختلفين، بل نراهم في القول بتوحيد الله وتنزيهه في ذاته مؤتلفين، وعلى نفي التشبيه عن القديم سبحانه وتعالى مجتمعين، والأشعري رحمه الله في الأصول على منهاجهم أجمعين، فما على من انتسب إليه على هذا الوجه جُنَاح، ولا يرجى لمن تبرَّأ من عقيدته الصحيحة فلاح، فإن عددتهم القول بالتنزيه وترك التشبيه أشعريَّة.. فالموجِّدون بأسرهم أشعريَّة¹⁷).

وأما من حيث العمل: فأهل السنة هم أتباع المذاهب الأربعة؛ من الحنفية والمالكية والشافعية وفضلاء الحنابلة، وقد سبق أنهم السواد الأعظم في الأمة المحمدية على سيِّدها أفضل الصلوات والتسليمات.

ويقول البغدادي مبيناً أن أهل السنة قد انفردوا بالإمامة في الفقه من بين الفرق الإسلامية: (ولم يكن بحمد الله ومثِّه في الخوارج ولا في الروافض ولا في الجهمية ولا في القدرية ولا في المجسمة ولا في سائر أهل الأهواء الضالة قط إمام في الفقه، ولا إمام في رواية الحديث، ولا إمام في اللغة والنحو، ولا موثوق به في نقل المغازي والسير والتواريخ، ولا إمام في الوعظ والتذكير، ولا إمام في التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم على الخصوص والعموم من أهل السنة والجماعة)¹⁸.

¹⁶ انظر «طبقات الشافعية الكبرى» (3/365).

¹⁷ انظر «تبیین كذب المفتري» (ص 362).

¹⁸ انظر «الفرق بين الفرق» (ص 274).

وقال أيضاً: (ولا اعتبارَ عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء في الفقه)¹⁹.

وحسبك بالدلالة على اتباع هذه المذاهب الأربعة أن شيخ السنة أبا الحسن الأشعري كان متمذهباً مع علو كعبه في أصول الدين، وقد تنازعته كتب طبقات الأئمة الأربعة؛ ففي «شجرة النور الزكية» وهو في طبقات السادة المالكية: (الإمام أبو الحسن الأشعري: الإمام المتكلم الحافظ النظار القائم بنصرة مذهب أهل السنة، وإليه تنسب الطائفة الأشعرية، وشهرته تغني عن الإطالة في تعريفه، صنف لانتصار أهل السنة التصانيف ...، كان مالكي المذهب، ترجمته عالية خُصت بالتأليف)²⁰.

وترجم له ابن السبكي في «طبقاته» فقال: (شيخ طريقة أهل السنة والجماعة، وإمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين، والذاب عن الدين، والساعي في حفظ عقائد المسلمين سعياً يبقى أثره إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين...، ويقال: لا يكون الفقيه شافعيّاً على الحقيقة حتى يحصل كتاب «التبيين» لابن عساكر، وكان مشيختنا يأمرّون الطلبة بالنظر فيه، وقد زعم بعض الناس أن الشيخ كان مالكي المذهب، وليس ذلك بصحيح، إنما كان شافعيّاً تفقّه على أبي إسحاق المروزي؛ نصّ على ذلك الأستاذ أبو بكر ابن فورك في «طبقات المتكلمين»، والأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني فيما نقله عنه الشيخ أبو محمد الجويني في «شرح الرسالة»، والمالكي هو القاضي أبو بكر بن الباقلاني شيخ الأشاعرة)²¹.

وللعامة الشيخ الكوثري أنه كان حنفيّاً؛ كما ذكر الإمام مسعود بن شيبه، وعوّل عليه الحافظ عبد القادر القرشي والمقرئزي وجماعة، ورؤي عنه أنه كان يقول للحنابلة: أنا حنبلي؛ يقصد أنه لا مذهب في الأصول، وأن أحمد على مذهب أهل السنة، والأمر كما ترى عسر الترجيح، ولكن هذه المنازعة تدلّ على شأن المتنازع فيه، أما الإمام أبو منصور الماتريدي.. فهو في الفروع على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه.

ويقول الإمام عبد القاهر البغدادي: (والصنف الثاني من أهل السنة والجماعة: أئمة الفقه من فريق الرأي والحديث من الذين اعتقدوا مذاهب الصفاتية في الله وفي صفاته الأزلية وتبرؤوا من القدر والاعتزال، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل...، ويدخل في هذه الجماعة أصحاب: مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وأصحاب أبي ثور وأصحاب أحمد

¹⁹ انظر «الفرق بين الفرق» (ص241).

²⁰ انظر «شجرة النور الزكية» (1/118).

²¹ انظ «طبقات الشافعية الكبرى» (3/352).

بن حنبل وأهل الظاهر وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقدية أصول الصفاتية، ولم يخلطوا فقهه بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة²².

وقد ذكر الإمام الحافظ مؤرخ دمشق ابن عساكر عدداً كبيراً من أعلام علماء المذاهب الأربعة الذين هم على طريقة شيخ السنة الأشعري، ولم يرق هذا على بحبوخته للإمام ابن الإمام السبكي، بل رآه نزرأً يسيراً؛ حيث قال سائلاً والده: (أنا أعجب من الحافظ ابن عساكر في عده طوائف من أتباع الشيخ ولم يذكر إلا نزرأً يسيراً وعدداً قليلاً، ولو وقى الاستيعاب حقه.. لاستوعب غالب علماء المذاهب الأربعة؛ فإنهم برأي أبي الحسن يدينون الله تعالى، فقال- يعني: تقي الدين والده -: إنما ذكر من اشتهر بالمناضلة عن أبي الحسن، وإلا فالأمر على ما ذكرت من أن غالب علماء المذاهب معه.

وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدته اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، ووافق على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب، وشيخ الحنفية جمال الدين الحصري²³.

وكم كان لأبي الحسن الأشعري من فضل على من جاء بعده، والله يختص برحمته من يشاء، (لقد مات الأشعري يوم مات أهل السنة باكون عليه، وأهل البدع مستريحون منه)²⁴.

وأما من حيث الحال: فأهل السنة منعقدة خناصرهم على اتباع وإجلال طريقة أبي القاسم الجنيد بن محمد البغدادي؛ الذي صار (كأبي الحسن الأشعري في أصول الديانة) علماً على الطريقة، وقد دون أهل السنة كتباً في ذلك كما دونوا في الأصول والفروع، منها كتاب القوم «الرسالة القشيرية» للإمام المحدث الأصولي الفقيه الشافعي عبد الكريم بن هوازن القشيري.

²² انظر «الفرق بين الفرق» (ص267).

²³ انظر «طبقات الشافعية الكبرى» (3/365)، فمن أعلام السادة المالكية: أبو ذر الهروي، والقاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، وأحمد بن مجاهد الطائي البغدادي، والقاضي ابن فرحون، وأبو عبد الله الطالب بن حمدون، وابن رشد الجد، والطرطوشي، والمازري، وأبو بكر بن العربي، وأبو الوليد الباجي، وعبد الجليل بن أبي بكر الربيعي، وأبو عمران الفاسي، والقاضي عياض، والقرطبي، والقرافي، والشاطبي، وعبد الواحد بن عاشر، والإمام السنوسي، واللقاني، والعلامة ابن عاشر، والدردير، والساوي، والنفرأوي، والعدوي الصعدي، والأمير الكبير، والدسوقي، والأجهوري، وابن مخلوف، وغيرهم الكثير، ومن أعلام السادة الحنفية من أهل الكلام واعتقاد مذهب الشيخ الماتريدي: العلامة القدوري، والطحاوي، وأبو الليث السمرقندي، وأبو معين النسفي، وأبو نجيم النسفي، وأبو البركات النسفي، ونور الدين الصابوني، والكمال بن الهمام، والكمال بن أبي الشريف، وأحمد السرهندي، وملا علي القاري، والعلامة المحقق ابن عابدين، والسندي شارح «سنن ابن ماجه»، والكاندهلوي، والعلامة الشيخ زاهد الكوثري.

²⁴ كلمة للعلامة القاسبي المالكي نقلها عنه ابن السبكي في «طبقاته» (3/367).

أما عُلاقة الفقهاء وعلى رأسهم الأربعة المتَّبَعون بإرث الحال المصطفوي.. فيقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: (إن لم يكن الفقهاء أولياءَ الله في الآخرة.. فما لله وليُّ) 25.

وأعلامٌ من السادة الصوفية على التمثهذ للآربعة؛ فداود بن نصير الطائي أحد رجالات «الرسالة القشيرية» يلازم أبا حنيفة ويتمهذ بمهذه؛ حتى قال له الإمام أبو حنيفة: يا أبا سليمان؛ أما الأداة فقد أحكمتها! فقال له داود: فأى شيء بقي؟ قال: العمل به 26.

وفي «الرسالة القشيرية» أيضاً: أن بلالاً الخواص رأى الخضر، وكان ممًا سأل عنه أن قال له: ما تقول في الشافعي؟ فقال: هو من الأوتاد، فقلت: ما تقول في أحمد بن حنبل؟ قال: رجل صديق 27.

بل نرى القائلين بالكشف من أهل السنة يقرؤون صحّة اتّباع المذاهب الأربعة؛ فالإمامُ المجدّد الشعرانيُّ في كتابه «الميزان الكبرى» ينقلُ عنهم: أن الأربعة المتبعين وأتباعهم معهم على هدىً من الله، وأن مذاهبهم قائمةٌ إلى يوم الدين.

ثم الناظر في كتب طبقات فقهاء المذاهب الأربعة يرى فيها أعلام المحدثين والمفسرين واللغويين والنحاة والمتكلمين والصوفية، والعامّة تبعٌ لهم.

كلُّ سنيٍّ متمهذٍ، وليس كلُّ متمهذٍ سنيّاً:

كاد التمهذُ بمذاهب الأربعة يكونُ علامةً فارقةً عن أهل البدع من فرق الأهواء، ولكن لمّا كان الأصلُ هو الاعتقادُ والفقهُ فرغٌ عنه.. رُئي من أهل البدع من تمهذ في الفروع للآربعة، وبعض الشرّ أهونٌ من بعض، فكان من الحنيفة معتزلةً؛ كأحمد بن فارس وابن جنبي والزمخشري، ومنهم مشبهةٌ؛ كابن أبي العزّ الحنفي، وما أقصى أصولَ الحنيفة عن التشبيه! ولله في خلقه شؤون، ومن الشافعية معتزلةً؛ كأبي الحسين البصري، أما المالكية.. فيقول ابن السبكي نور الله ضريحه: (المالكية أخصُّ الناس بالأشعري؛ إذ لا نحفظ مالكيّاً غير أشعري، ونحفظُ من غيرهم طوائف جنحوا إما إلى اعتزال أو إلى تشبيهه، وإن كان من جنح إلى هذين من رعا ع الفرق) 28، وأما الحنابلة: فما أبعد أصولهم عن الاعتزال! فكان منهم جمهرةٌ كبيرة من المشبّهة والكرّامية، حتى شاع اصطلاح الحنابلة في العصر العباسي على المشبّهة، بل كان من أهل التشبيه بعض تلامذة الإمام أحمد.

25 رواه بسند صوفي الإمام البيهقي في «المدخل» (1297).

26 انظر «الرسالة القشيرية».

27 المصدر السابق.

28 انظر «طبقات الشافعية الكبرى» (367/3).

المتسترون بالمذهبية: ثم شاع في عصرنا نشرُ مذهب التشبيه تحت مظلة المذهب الحنبلي، فانتشرت الظاهرية في فهم النصوص العقدية والفقهية باسم هذا الإمام الكبير، وقد تنبّه لهذا فضلاء الحنابلة قديماً وحديثاً، فبينوا أن مذهب أحمد بريء من مذاهب التشبيه والتجسيم، وكالعادة أغار الحنابلة بتهييج العامة واسترهبوا العلماء، وادّعوا الدعوى القديمة الجديدة: نحن من يمثل مذهب أهل السنة! وجمهرة المسلمين لا خلاق لهم من هذه التسمية!!

وإنما العامة معتبرون بأئمتهم، وأئمتهم كانوا وما زالوا أعلام فقهاء وعلماء المذاهب الأربعة، وإنما يُعنى بعامة أهل السنة هؤلاء؛ قال الشيخ عبد القاهر البغدادي: (وإنما أردنا بهذه الصنف من العامة: عامّة اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد والوعد والوعيد، ورجعوا إليهم في معالم دينهم، وقادّوهم في فروع الحلال والحرام، ولم يعتقدوا شيئاً من بدع أهل الأهواء الضالة، وهؤلاء هم الذين سمّتهم الصوفية: حشوّ الجنة)²⁹.

وقد اغترّ بعض السذج بمن تلبّس بمذهب من مذاهب الأربعة وهو على غير هداهم في الاعتقاد، وإنما يعرف الرجال بالحق؛ ككثير ممّن تزَيّن بمذهب أبي حنيفة في البلاد الهندية وهو على طريقة الظاهرية، وهذا لم يكن فاشياً قديماً، وقد نبّه لذلك العلامة يوسف النبهاني إذ قال: (وإياك أن تغترّ بكلام السيد نعمان أفندي الألوسي البغدادي في كتابه «جلاء العينين» وتظنّ أنه حنفيّ من أهل السنة والجماعة، فهو بهذا الكتاب قد خرج عن حنفيّته وسنيّته، وصار من جماعة ابن تيمية، ناصرًا لمذهبه ومذهب الوهابية عفا الله عنه وعنهم أجمعين؛ فإنهم بلا شك من جملة المسلمين، وإن كانوا فيما خالفوا به أهل السنة من المبتدعين)³⁰.

نعم؛ قد يقع على ندرة قولٌ أو اثنان لبعض أعلام أهل السنة فيما هو مخالفة لبعض أصول الاعتقاد السنيّة؛ على ألا يكون هذا الشاذُّ في حقّ ذات الله تعالى؛ وهذا لا يكون مدعاةً لإسقاطه وهجر باقي أقواله، وقد نبّه حجة الإسلام لذلك فقال: (وينبغي ألاّ تحكّم على علم بالفساد لوقوع الاختلاف بين أصحابه فيه، ولا بخطأ واحدٍ أو آحادٍ فيه، ولا بمخالفتهم موجّب العلم بالعمل، فيرى جماعة تركوا النظر في العقليات والفقهيات متعلّلين فيها بأنه لو كان لها أصل.. لأدركها أربابها).

ثم إنك ترى خصوم أهل السنة يُغيرون على هذه الهفوات النادرة أو فلتات القلم، فيجعلونها منهجاً لمؤلّفها؛ فإن هي خالفتم مذهبهم ومذهب أهل السنة.. عيّرُوا مؤلّفها وأسقطوا الحقّ الكثير، كذمّهم الماورديّ الشافعيّ مثلاً ببعض أقوالٍ فيها رائحة

²⁹ انظر «الفرق بين الفرق» (ص 269).

³⁰ انظر «شواهد الحق» (ص 205).

الاعتزال، وإن وافقت أقوالهم البدعيّة.. جعلوها حجّةً وذريعةً لمذهبهم الفاسد؛ ككلمة ابن أبي زيد القيرواني في قضية الاستواء، متناسين كون الشيخ من تلاميذ ابن مجاهد تلميذ الإمام الأشعري في الأصول، ومن أعلام فقهاء المالكية في الفروع.

ولمّا ذكر العلامة ابن عابدين الحنفي فتنة الوهابية.. نبّه لقضية العبث بالمذهب الحنبلي فقال: (وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون، وأن من خالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنة وقتل علمائهم)³¹.

وذكر العلامة داود البغدادي أنه التقى شخصاً في طريق حجّه، فسأله عن مذهبه، فقال: إنه حنفي، فلمّا دخل المسجد.. رأى العلامة داود أن ساحة المسجد مملوءة بزبل الحمير وكان قد توضعاً، فجعل بين قدميه المبتلّتين وهذا عباءته؛ كيلا تتنجس قدماه، فقال له هذا الرجل: لم تفعل هذا؟! فقال: سبحان الله! هذا نجسٌ على المذاهب الأربعة، وكنت أخبرتني بأنك حنفي! فقال له: ما أنا بحنفي، وما هذا بنجس! فقال له الشيخ، فمن تتبع إذاً؟ فقال: الكتاب والسنة، فقال له: وهل في الكتاب والسنة أن هذا طاهر؟! وإنك الآن عندي فاسقٌ، بعدما كذبت بدعواك المذهبية، وثبت جهلك بدين الله³².

فإن قيل: إن كان المسلم سني الاعتقاد غير أنه لم يتبع مذهباً من المذاهب الأربعة.. فما حكمه؟

فالجواب: أنه إن سلّم وجود مثل هذا.. فغايته أنه سني عاصٍ بترك اتباع ما وجب اتباعه من أحكام الله تعالى في الفروع؛ إذ الأحكام التي استنبطها المجتهدون هي أحكام الله تعالى عانوا في استنباطها، وليست كما يقول الجهلة: أقوالهم وآراؤهم، بل إن السنيّ الفاسق المرتكب لكل أنواع الكبائر الفرعية والمسماة بالمعاصي الإسلامية.. أحسن حالاً عند الله تعالى من الطائع المنيب المتبتل الذي اعتقد بدعة عقديّة واحدة من فرق أهل الضلال؛ كإنكار عذاب القبر مثلاً، فكيف بمن اعتقد أنه جلّ وعزّ تحلّ به الحوادث أو أنه في جهة العلو على الحقيقة؟! كذا قرّره حجة الإسلام الغزالي³³.

الفقهاء من المذاهب الأربعة هم الذي تصدّوا لبدع المخالفين لأهل السنة وردّوا عليهم:

³¹ انظر «حاشية ابن عابدين» (362/4).

³² انظر النقل في كتاب العلامة السمنودي «سعادة الدارين في الرد على الفرقتين» (298/2).

³³ وقد عقد الإمام البيهقي في «مناقب الشافعي» (452/1) باباً عنونه بقوله: (باب ما جاء عن الشافعي رحمه الله في مجانية أهل الأهواء وبغضه إياهم وذمّه كلامهم وإزدراءه بهم ودقّه عليهم ومناظرته إياهم) ، وروى عنه قوله: (لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك.. خير من أن يلقاه بشيء من الهوى) ، فيغضهم في الله تعالى من الدين؛ إذ هذا معين لهم على النظر في أحوالهم ومراجعة اعتقاداتهم، فيكون سبباً لنجاتهم من عقاب الله تعالى يوم القيامة ، وهذا عين المحبة لهم لمن دقّق.

لعلَّ بعضَ السليمةِ قلوبُهُم يعجب من المبتدعة الذين يتهجّمون على أعلام فقهاء المذاهب الأربعة ويتنقّصهم، والحقُّ أن هؤلاء إنما نالوا من هؤلاء الأعلام لأنهم بيّنوا وتصدّوا لبدعهم وضلالاتهم، فترى محرّري كلّ مذهبٍ يحذّر من شواذِّ الأقوال في مذهبه، ويبينُ أصوله التي تخالف هذه الشواذِّ.

ولمّا كان المذهب الحنبليُّ أكثرَ المذاهب تعرّضاً لهجمة الانحراف العقدي.. رأينا المحققين من علماء هذا المذهب لا يخلو عنهم عصر وهم يبيّنون عقائد التشبيه التي غلبت على بعضهم، وقد قام في بلاد الشام بحمد الله من علماء الحنابلة المتأخرين المجمع على جلالتهم وفضلهم في المذهب؛ كآل الشطي الكرام.. بالرّد على ضلال المنتسبين إلى مذهب أحمد وهم ينتحلون عقائد أهل البدع.

وقديماً كان للحنابلة في بلاد الشام بعض الهياج قبل ابن تيمية؛ وهم في الحقيقة ليس لهم نصيب من الإمام الجليل أحمد بن حنبل إلا النسبية الاسمية، وإلا فهم حشوية ظاهرية، وقد ذكر ذلك ابن السبكي فقال: (وأما الحشوية فهم طائفة رذيلة جهّال ينتسبون إلى أحمد، وأحمد مبراً منهم، وسبب نسبتهم إليه: أنه قام في دفع المعتزلة، وثبت في المحنة رضي الله عنه، ونُقلت عنه كلمات ما فهمها هؤلاء الجهّال، فاعتقدوا هذا الاعتقاد السيئ، وصار المتأخّر يتبع المتقدّم إلا من عصمه الله، وما زالوا من حين نبغوا مستذلين ليس لهم رأس ولا من يناظر، وإنما في كل وقت لهم توارث، ويتعلّقون ببعض أتباع الدول، ويكفي الله شرهم، وما تعلقوا بأحد إلا وكانت عاقبته إلى سوء، وأفسدوا اعتقاد شذوذ من الشافعية وغيرهم، ولا سيما من بعض المحدثين الذين نقصت عقولهم أو غلب عليها من أضلهم، فاعتقدوا أنهم يقولون بالحديث.

ولقد كان أفضل المحدثين بزمانه بدمشق ابن عساكر يمتنع من تحديثهم، ولا يمكنهم يحضرون بمجلسه، وكان ذلك أيام نور الدين الشهيد، وكانوا مستذلين غاية الذلة.

ثم جاء في أواخر المئة السابعة رجل له فضلٌ ذكاء واطلاع «يعني: ابن تيمية»، ولم يجد شيخاً يهديه، وهو على مذهبهم، وهو جسور متجرد لتقرير مذهبه، ويجد أموراً بعيدة، فبجسارته يلتزمها! فقال بقيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى، وأن الله ما زال فاعلاً، وأن التسلسل ليس بمحال فيما مضى كما هو فيما سيأتي، وشقّ العصا، وشوّش عقائد المسلمين وأغرى بينهم، ولم يقتصر على العقائد في علم الكلام؛ حتى تعدّى وقال: السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم معصية! وقال: إن الطلاق الثلاث لا يقع، وإن من حلف بطلاق امرأته وحنث لا يقع عليه طلاق...،

ثم حدث من أصحابه من يشيع عقائده، ويعلم مسائله، ويلقي ذلك إلى الناس سرّاً ويكتمه جهراً؛ فعَمَّ الضرر بذلك³⁴.

وكان الإمام ابن السبكي رضي الله عنه يحكي حالنا، إلا أن القوم اليوم تنكروا لمذهب أحمد في الفروع، وصار المذهب الحنبلي قولاً يُحكى ليس إلا، وقد قال العلامة النبهاني ناقل هذا النصِّ معقّباً: (إذا علمت أيها المسلم الشافعي أو الحنفي أو المالكي أو الحنبلي الصالح الموفق.. تعلم أنه يجب عليك الحذر التام من كتب ابن تيمية وجماعته المتعلقة بالعقائد؛ لئلا تهوي في مهواة الضلال، ولا ينفَعك الندم بعد ذلك بحال من الأحوال)³⁵.

وقد ردَّ ابنُ مفلح الحنبليُّ على شيخه ابن تيمية، وكان ابنُ تيمية يكرِّهُ شأنه ويعرف فضله في العلم، وكان ردُّ ابن مفلح في المسائل التي خالف فيها ابن تيمية المعتمد من المذهب الحنبلي، فقال مثلاً: (وزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم مستحبة للرجال والنساء)³⁶، وقال في صفة زيارته عليه أفضل الصلوات والتسليمات: (ونزل في الروضة، وصلى في موضع المحراب الأول، وتوسل بالنبِيِّ صلى الله عليه وسلم في الدعاء، وأشار إلى قبره حينئذٍ)³⁷، وقال: (وتستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وزيارة قبره وقبر صاحبيه رضي الله عنهما، فيسلم عليه مستقبلاً له لا للقبلة...)، ثم نقل عن بعض الحنابلة: (وليأت المنبر؛ فليتبرك به تبركاً بمن كان يرتقي عليه)³⁸، وليس هنا مكانٌ بحث هذه المسائل التي أقرتها المذاهب الأربعة، ولكن لمجرّد التنبيه والإشارة.

وقد جعل الإمام القرطبيُّ المالكي بغضَ الفقهاء علامة البدعة والضلالة؛ فقال: (وقد قال بعضُ العلماء العارفين: هذه الفرقة التي زادت في فرق أمّة محمد صلى الله عليه وسلم: هم قومٌ يعادون العلماء ويبغضون الفقهاء، ولم يكن ذلك قط في الأمم السالفة)³⁹؛ فالفقهاء هم الذين يكشفون زيغ المضلّين.

³⁴ انظر «شواهد الحق» (ص203) للعلامة القاضي يوسف النبهاني، وقد نقل كلام الإمام ابن السبكي عن «إتحاف السادة المتقين».

³⁵ المصدر السابق (ص205)، وقد ألف الإمام الرازي كتابه العظيم «تأسيس التقديس» في الردّ على الكرامة والهيصمية المشبهة، ومبيّناً الحق الذي اتبعه أهل السنة، ولكن ابن تيمية ثارت ثائرتة وتهجّم على هذا الكتاب بما ادعى أنه نقضٌ له، وهذا من أجلى الدلائل على أنه كان على معتقد الكرامية الذين قد يذمُّ بعض أقوالهم في كتبه.

³⁶ انظر «الفروع وتصحيح الفروع» (201/8).

³⁷ المصدر السابق (74/6).

³⁸ المصدر السابق (66/6).

³⁹ انظر «تفسيره» (142/7).

وقرّر العلامة المحقق ابن عابدين الحنفي في «حاشيته» غير مرة أنه (لا عبرة بغير كلام الفقهاء)⁴⁰ ولا سيما في مسائل التكفير؛ إذ من معالم أهل السنة وضع ضوابط فقهية متينة لهذه المسألة الخطيرة.

وكان من صور ردود الأئمة الأربعة في دفاعهم عن عقائد أهل السنة والجماعة: الفتاوى الخطيئة المذيلة بتقريرات أعلام علماء المذاهب الأربعة؛ كـ «شكاية أهل السنة» التي خطّها الإمام القشيري الشافعي⁴¹، وكـ «زجر المفترى» لأبي العباس ابن عبد المنعم القرطبي⁴²، وكان من جملة المقرّين لها شيخ الإسلام ابن دقيق العيد.

وما زالت هذه الفتاوى تنتشرُ قرناً بعد قرن، وقد أكثر من ذكر أمثالها في عقائد أهل السنة الإمامُ المجدد عبد الوهّاب الشعراني في عموم كتبه، ولا سيما الكتب التي شاع في عصره إنكارُ المبتدعة لها أو الدسّ فيها.

مجالسُ التحديث ونشرُ كتب السنة اليومَ والمذاهبُ الأربعة:

ممّا انتشر في السنوات الأخيرة بحمد الله تعالى طباعةُ ونشرُ كتب السنة المطهرة، ولكن كان مما يؤسف أن نرى القائمين على طباعتها لا يبتغون وجه الله تعالى؛ فتجوّنا التعليقات المطوّلة التي تدلُّ على غرض الناشر وجهله؛ حيث يهاجم أقوال المذاهب الأربعة دون حياء، ويردُّ عليها جملة وتفصيلاً بكون هذا الحديث مثلاً صحيحاً صريحاً الدلالة ولم ينتبه له الأئمةُ الأربعة ولا أتباع مدارسهم الفقهية!! وهذا الأثر الذي أخذ به بعضُ الأربعة ساقطُ السند والاستدلال! فيجب رده، بل لا يستحيي بعضهم فيتناول وينعت بعضَ الأئمة بالجهل والرأي والعداء للسنة، وينعت أتباعه بالعمى والضلال، وعلى أي حال طبعت الكتب وأفاد منها بحمد الله أهل العلم على الجملة.

وقُلْ مثلَ هذا في مجالس الحديث الذي انتشرت اليوم انتشاراً كبيراً، ويؤسفنا أن نرى رواد أكثرها هم من أهل البدع الذين جاؤوا لا لغرض إتقان السماع والتشرّف باتصال الإسناد والتعلّم، بل بغرض استثارة النصوص الأثرية لنشر الفوضى اللامذهبية، ومعاداة المذاهب الأربعة المتنوعة بالعبارة التي فهمت فهماً سقيماً: (إذا صحَّ الحديث.. فهو مذهبي) معتبرين صحّة الحديث سنداً فقط، دون ملاحظة صحته من حيث الاعتبار والشهادة للحكم.

خصومُ المذاهب الأربعة قلةٌ قليلةٌ أمام السوادِ الأعظمِ لأتباعِ المذاهبِ الأربعة:

⁴⁰ انظر «حاشية ابن عابدين» (263/4).

⁴¹ انظرها في «تبيين كذب المفترى» (ص 112).

⁴² انظرها في «طبقات الشافعية الكبرى» (423/3).

والحديث هنا عن المسلمين خاصّة، ولا شأنَ لنا بغيرهم، فنرى أكبرَ المخاصمين للمذاهب الأربعة:

العلمانيون من المسلمين: الذين يرون حقَّ الاجتهاد في النصوص بما يتلاءم مع حاجات ودواعي العصر والمدنية، ويرون أن فهمَ علماء المذاهب كانت مناسبةً لأهل عصرها، ولا بدَّ من قراءة معاصرة اليوم والانعتاق من اجتهادات الأقدمين! وهذا راجعٌ لسوء الفهم العميق والتصور المشوّه للحقائق الدينية، وللثابت والمتغيّر وقانونيهما في الشريعة الإسلامية، ووجود غيبوبة عن أصول النظر وضوابط الاستنباط.

أصحاب التيارات والأحزاب الإسلامية: وهؤلاء لم ينكروا على الجملة الكمّ الكبير من استنباطات المذاهب الأربعة، غير أن تلبية المصلحة الحزبية (باسم المصلحة الدينية وطاعة الله ورسوله) دعوتهم لتجاوز الأمور المتفق والمجمع عليها عند الأربعة، فاصطنعوا كتباً فقهية ونعتوها باسم: «فقه السنة» ونحو ذلك، ممهّدين لإمكانية قراءة النصوص الفقهية قراءة نقدية غير أمينة، ووراء ذلك هدْمُ كبريات الأقوال الفقهية الناهية نهياً شبة قاطع عن الطرق الملتوية والمؤدّية إلى خراب بيوتات المسلمين في السعي اللاهث وراء تحقيق مبدأ الحاكمية الموهوم، مع تلوّن عجيب، ونعت هذه كلام الفقهاء بالقوالب الفقهية العتيقة!

اللامذهبيون: وعلى رأسهم أدعياء السلفية، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، ودعوتهم هذه قائمة على عدم الاعتداد بعلم أصول الفقه وأصول الدين، واستبدال هذين العلمين الجليلين ببضعة أبواب من كتب السنة واستنباطات بعض الصحابة والسلف الصالح ممن لم تصل إلينا أصولهم كما تقدم، مع اعتداد بالنفوس واعتقاد القدرة على الاجتهاد المطلق، وما زلنا كل حين نسمع من عجائب الفتاوى ما تقشعر له نفوس المؤمنين، ومن خلطٍ عجيب بين مسائل الاعتقاد بمسائل الفقه دون بصيرة.

ومن اللامذهبيين **الظاهرية والباطنية**؛ فالأولى جمدت على ظواهر النصوص جموداً لا ترضيه اللغة العربية ببلاغتها فضلاً عن النظر والإحاطة بالأصول ومقاصد التشريع واعتبارها، والثانية لم تلتفت للغة لتعتبرها، وضيّعت الشريعة بحجّة الحكمة والعمل بها.

وعلى الجملة: هؤلاء المذكورون ما كانوا ليمثّلوا إلا قطعة صغيرة من الأمة الإسلامية، وإنما الإعلام الظلوم هو الذي يوحى بطغيانهم، على أننا لا نطمسُ أعيننا عن التنقشي السرطاني لهؤلاء المذكورين؛ لانتشار الجهل، وعدم قيام أولي الأمر من العلماء والقائمين على رعاية شؤون الناس القيام المطلوب.

مسائل فقهية صارت علماً على أهل السنة:

تدعو الحاجة في كلِّ دورة زمنية لإبراز معالم خاصّة لأهل السنة تمتاز بها عن فرق المبتدعة، والسبب الرئيس لتدوينها على التحقيق هو الدعوى العريضة التي تبنتها طائفة من المسلمين هي على غير اعتقادات السلف في الأصول، وعلى غير نهجهم على الغالب في الفروع؛ حيث ادّعت أنها تمثّل مذهب أهل السنة والجماعة، وأنها على طريقة السلف الصالح، ولكن عند التحقيق والمباحثة لا تراها تستند إلا إلى بضعة أفرادٍ تاريخية قامت بتمثيل هذا النهج، كرؤوس الكرامية والمشبهة والظاهرية، ثم ابن تيمية وتلامذة مدرسته، أما الفرق الإسلامية المخالفة لأهل السنة.. فقد كفى مؤونة الرّدّ عليها أنها تظهرُ البراءة من طريق أهل السنة والجماعة، وهم على خطئهم أقلُّ ضرراً من الفئة السارقة لاسم أهل السنة؛ لما في ذلك من تلبيس على العامة.

فمن ذلك: ما ذكره الإمام أبو منصور الإسفرايني البغدادي حيث قال: (أهل السنة: هم الذين أثبتوا الحشر من القبور، مع إثبات الحوض والصراف والشفاعة، وغفران الذنوب التي دون الشرك، وقالو بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على الكفرة، وقالوا بإمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وأحسنوا الثناء على السلف الصالح من الأمة، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة الذين تبرّؤوا من أهل الأهواء الضالة، ورأوا وجوب استنباط الشريعة من القرآن والسنة وإجماع الصحابة، ورأوا جواز المسح على الخفين، ووقوع الطلاق الثلاث، ورأوا تحريم المتعة، ورأوا وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية)⁴³.

ومن ذلك: وجوب تقليد الأئمة الأربعة ولا سيما في الفتوى والقضاء لغير القادر على الاجتهاد، وجواز التوسل والاستغاثة والتبرُّك بالأنبياء والصالحين من عباد الله بالمعنى المنصوص عليه في كتب الفقه، وتحريم الجمع لأكثر من أربع نسوة في عصمة الرجل، وتبديع الهيئات في الصلاة التي تخالف ما عليه الأئمة الأربعة، وتبديع مَنْ تنقّص واحداً من الصحابة الكرام رضي الله عنهم، والتوقير والإجلال لآل بيت النبوة الكرام، واعتقاد ظهور المهدي آخر الزمان هدايةً وإصلاحاً للأمة، وترك تكفير فرق الأهواء والمبتدعة من المسلمين.

خاتمة:

أحمد الله تعالى على ما وفق وأيد، وأصلي وأسلم على حبيبه وعبدنا محمد، وآله وأصحابه ذوي القدر الممجّد، والرّفعة والسودد، وبعد:

فلم يعد خافياً على ذي عينين أن المذاهب الأربعة في الفروع هي مادّة أهل السنة وخامتها، يمثّلون السواد الأعظم للمسلمين، وأن عقائدهم هي عقائد السلف الصالح التي دوّنها علماء الأشاعرة الكرام، وأن غير المتمذهبين خارجون عن أهل السنة في الفروع.

وعامة خصوم أهل السنة مرتضون لعقائد الأئمة الأربعة ومناهجهم الاجتهادية، وأعلم الناس بالرجل أهله وجيرانه، وأعلم الناس بالأربعة طلبتهم وناهجو نهجهم، والحنفية والمالكية والشافعية وفضلاء الحنابلة كلّمهم مجتمعة على الأخذ بأصول شيخ السنة أبي الحسن الأشعري في الأصول، والتمذهب بمذاهب السادة الأربعة في الفروع.

وفي ختم هذه الأسطر المزبورة أدكر أن الأمة أحوج ما تكون لترصيص الصفوف وجمع الكلمة، وما كتبت عن تحقيق عقائد ومذاهب أهل السنة هو جزء يسير من جهد كبير قام به علماء الأمة قديماً وحديثاً، كان المراد منه جلاء الحق، وحث المخالف لاتباعه، شفقة عليه ورحمة به، وأداءً لواجب التبليغ، وبعد هذا الحساب على الله تعالى، وليس لنا من الأمر شيء، وله سبحانه الأمر من قبل ومن بعد.

اللهم إنّنا نسألك التوفيق والإخلاص، ودوام النعم وحسن الختام